منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وأحوالهم

في كتاب نصب الراية

إعداد الدكتورة

زكرية بنت احمد بن محمد زكري

استاذ الحديث وعلومه المشارك بقسم الشريعة كلية الشريعة والقانون

جامعة جازان

Zghalfan@jazanu.edu.sa

منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وأحوالهم في كتاب نصب الراية

زكرية بنت احمد بن محمد زكري
قسم الحديث وعلومه – قسم الشريعة – كلية الشريعة والقانون – جامعة جازان – المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني : Zghalfan@jazanu.edu.sa

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وأحواهم في كتاب نصب الراية، وقد تبين أن منهجه في التعريف بالرواة يقوم على عدة طرق من أهمها: التمييز بين طبقة الصحابة والتابعين، والتعريف بأسماء الرواة وبيان المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف من الأسماء، وتصحيح الأسماء التي حصل فيها الوهم والإبهام.

وكذلك منهجه في تعديل الرواة يقوم على أسس من أهمها: الاعتماد في تعديل الرواة على تخريج الشيخين أو أحدهما ليس على إطلاقه، واعتماده في تعديل الرواة على أقوال علماء الجرح والتعديل، وتعديله للرواة دون ذكر أقوال العلماء، والرد على تجريح بعض العلماء للرواة.

وأيضًا منهجه في تجريح الرواة يقوم على أسس من أهمها: عدم احتجاج الشيخين براو لا يعني جرحه، والاعتماد في تجريح الرواة على أقوال العلماء، وإذا شك الزيلعي في الراوي المذكور في السن فيشير إلى عدم جزمه بالاسم ويحكم عليه.

الكلمات المفتاحية: الزيلعي – علم الرجال – الجرح والتعديل – نصب الراية.

Approach of Imam al-Zayla'i in the science of men and their conditions in the book Nosab al-Raya

Zakaria bint Ahmed bin Mohammed Zakri
Department of Hadith and its Sciences - Department of Sharia - College of Sharia and Law - University of Jazan - Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Zghalfan@jazanu.edu.sa

ABSTRACT:

This study aims to explain the approach of Imam al-Zayla'i in the knowledge of men and their souls in the book Nosab al-Raya, and it has been shown that his approach to introducing the narrators is based on several methods, the most important of which are: the distinction between the class of companions and followers, the definition of the names of the narrators and the statement of the agreed upon, separate, combined and different names, and correct names Where the illusion and thumb got. Likewise, his approach to modifying the narrators is based on the most important foundations: reliance in the modification of the narrators on the graduation of the two sheikhs or one of them, not on its release, and its reliance in the modification of the narrators on the sayings of the scholars of wound and modification, and its modification of the narrators without mentioning the sayings of scholars, and responding to the insulting

of some scholars to the narrators Also, his method of defaming the narrators is based on the most important foundations: the non-protest of the two sheikhs Baraw does not mean that he hurt him, and the reliance on insulting the narrators on the sayings of scholars, and if Al-Zailai doubts the narrator mentioned at the age, he indicates that he is not confirmed by the name and is judged.

Keywords: Al-Zayla'i - science of men - nusb alrraya

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من نعمة الله على هذه الأمة أن حفظ لها دينها، وأخذ سبحانه على العلماء بيانه للناس، وقد بذل العلماء وسعهم في هذا البيان، وكانت منهم في سبيل ذلك المؤلفات، ومن المؤلفات المهمة ما يتعلق بعلوم الحديث، والتي منها ما يتعلق بتخريج الأحاديث؛ وذلك بسبب ظهور المصنفات في شتى العلوم، وتشتمل على الأحاديث دون أن تكون معزوة إى مصادرها، وقد قام العلماء بدورهم في تخريج الأحاديث، ومن ذلك ما قام به الإمام الزيلعي في كتابه (نصب الراية لأحاديث الهداية)، ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة " منهج الإمام الزيلعي في الجرح والتعديل في كتاب نصب الراية".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في كونه يُبين منهج أحد العلماء في الجرح والتعديل، وكذلك لمكانة كتاب نصب الراية، كونه من الكتب المتقدمة في تخريج أحاديث الأحكام، ولما اشتمل عليه من أحاديث كثيرة في شتى الأبواب.

أهداف البحث:

أولاً: التعرف على منهج الزيلعي في علم الرجال وأحوالهم في كتابه نصب الراية.

ثانيًا: الوقوف على مصطلحات الجرح والتعديل التي ذُكرت في كتاب نصب الراية.

ثالثًا: بيان دقة الإمام الزيلعي في كتاب نصب الراية من خلال الجرح والتعديل للرواة، وبيان سيره على منهج واحد.

رابعًا: معرفة رتبة الزيلعي من حيث التشدد والتساهل في الجرح والتعديل.

أسباب اختيار الموضوع:

١. مكانة الإمام الزيلعي وكتابه نصب الراية، يتطلب الكشف عن المنهج الذي سار عليه في
علم الرجال.
٢. عدم وجود دراسة تبين منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال بصورة مفصلة.
٣. الحاجة إلى معرفة مناهج العلماء في كتبهم، للتعرف على طريقتهم في الحكم على الرجال والأسس التي كانوا يسيرون عليها في ذلك.

الدراسات السابقة:

كان هنالك مجموعة من الكتابات في منهج الإمام الزيلعي في كتاب نصب الراية، وهي:

رسالة دكتوراة بعنوان: " الإمام الزيلعي ومنهجه في نصب الراية"، إعداد الطالب عبيد الله بن سيدان، جامعة الزيتونة، (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م) اشتملت الرسالة على ثلاثة أبواب، كان الباب الثاني منها منهجه في تناول علوم السند والمتن، وما يتعلق بهذا البحث هو الفصل الثاني: منهجه في نقد الرواة.

إلا أنه عرضها بصورة مختصرة مقتصرا على بعض النماذج دون أن يستوعبها ويفصل فيها.

رسالة ماجستير بعنوان: " الإمام الزيلعي محدثًا"، إعداد الطالب محمد بن أحمد باجبر، اشتملت على أربعة أبواب، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤١٣هـ — ١٩٩٢م) ما يتعلق بهذا البحث هو الباب الثالث في الفصل الأول منه: جهوده في نقد الرواة وقد تكلم فيه عن معرفة الزيلعي بأحوال الرواة وألفاظ الجرح والتعديل وذكر ملامح من منهجه في نقد الرواة، وقد جاءت هذه الدراسة من خلال جميع كتب الإمام الزيلعي.

ولذا جاء هذا البحث ليتناول منهجه بصورة مفصلة ليبين منهجه في الجرح والتعديل بصورة مستقلة لكل منهما، بحيث جعلت أسسًا مستقلة لمنهجه في تعديل الرواة وتجريحهم. وكان هذا البحث قد اقتصر على كتاب نصب الراية؛ ليظهر منهجه في علم الرجال وأحوالهم.

ورسالة ماجستير بعنوان: " منهج الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية"، إعداد الطالب منصور محمود محمد الشرايري، الجامعة الأردنية (١٤٢٠- ١٩٩٩م) واشتملت الرسالة على ثلاثة فصول، ما يتعلق بهذا البحث هو المبحث الثاني من الفصل الثالث وهو بعنوان منهج الزيلعي في الرجال والجرح والتعديل، إلا أنه تم بحث منهجه بصورة عامة، مكتفيًا بقواعد عامة ذكرها، ولم يبين منهج الزيلعي في الجرح والتعديل بصورة مفصلة، وانصب حديثه على تفسير بعض مصطلحات العلماء في الجرح والتعديل.

ومن هنا جاء هذا البحث ليكشف عن منهج الزيلعي في الجرح والتعديل بصورة مفصلة، مبينًا أسلوبه الذي اعتمده في التعريف بالرواة وفي الحكم عليهم وصيغ الجرح والتعديل التي استخدمها.

رسالة بعنوان: "الإمام الزيلعي ومنهجه في نقد الرجال وأقواله في الجرح والتعديل من خلال كتابه "نصب الراية"، شيماء بدر ناصر المطيري، جامعة الكويت (٢٠١٠م) قامت الباحثة بجمع واستقراء أقوال الإمام الزيلعي في الجرح والتعديل، واستنباط منهجه في نقد الرجال.

غير أنها لم توضح منهجه وطريقته في الجرح والتعديل على أسس معينة مفصلة يستقل الجرح عن التعديل، وإنما كانت بصورة عامة، ومن هنا جاء البحث لكي يوضح أسس منهجه بصورة مفصلة، استقل فيها منهجه في الجرح عن التعديل مع بيان منهجه في التعريف بالرواة.

كتاب: " تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية"، لحافظ ثناء الله الزاهدي، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ) قام مؤلفه بتقسيم الكتاب إلى قسمين: القسم الأول: دراسة لقواعد الحديث والفقه والأصول المستنبطة من نصب الراية، وفي القسم الثاني قام بإحصاء الرواة المترجم لهم في نصب الراية وفاته بعض الشيء، ومجموع الرواة المترجم لهم (١٤٦٨) ترجمة، وقد جمع مؤلفه ما تنافر من أقوال النقاد في الراوي في مكان واحد مع الإحالة.

ولم يتعرض الكتاب إلى منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وإنما اكتفى بوضع بعض قواعد الحديث، وبجمع الرواة والترجمة لهم، وفي هذا البحث سيتم إظهار منهج الإمام الزيلعي والأسس التي قام عيها هذا المنهج.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من كتاب نصب الراية، ثم قمت بانتقاء نماذج وأمثلة للدراسة، ثم كان الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض أسس منهج الزيلعي في الجرح والتعديل.

خطة البحث:

المقدمة: واشتملت على أهمية البحث وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته.

المطلب الأول: التعريف بالإمام الزيلعي وكتابه نصب الراية

المطلب الثاني: تعريف علم الرجال.

المطلب الثالث: منهج الإمام الزيلعي في التعريف بالرواة وما يتصل بهم.

المطلب الرابع: منهج الزيلعي في تعديل الرواة

المطلب الخامس: منهج الزيلعي في تجريح الرواة

الخاتمة: واشتملت على أهم نتائج البحث.

الفهارس: واشتمل على فهرسين:

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

وبعد، فأسأل الله تعالى أن أكون وفقت في هذا البحث إلى الحق والصواب، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

المطلب الأول

التعريف بالإمام الزيلعي وكتابه نصب الراية

بما أن محل هذا البحث هو منهج الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية، فلا بد من التعريف بالإمام الزيلعي وكتابه نصب الراية:

أولاً: التعريف بالإمام الزيلعي: هو جمال الدين أبومحمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الزيلعي، وهو فقيه ينتمي إلى مذهب الحنفية، من شيوخه الإمام المزي والذهبي وغيرهم من العلماء، له العديد من المؤلفات منها: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، وهو محل الدراسة في هذا البحث، وكذلك له كتاب الإسعاف بتخريج أحاديث الكشاف. توفي الإمام الزيلعي في الحادي عشر وقيل الحادي والعشرين من المحرم سنة اثنين وستين وسبعمائة. في القاهرة[1].

واشتهر بالزيعي بذلك نسبة إلى " زَيْلَعُ: هم جيل من السودان في طرف أرض الحبشة، وهم مسلمون وأرضهم تعرف بالزيلع"[2].

ثانيًا: التعريف بكتاب نصب الراية:

يُعتبر كتاب نصب الراية إلى أحاديث الهداية من كتب التخريج ودراسة الأسانيد، قام فيه الإمام الزيلعي بتخريج الأحادي والآثار الواردة في كتاب الهداية للمرغيناني، إذ لم يكن يُخرج الأحاديث التي يستدل بها ولا يُبين درجتها. ومن هنا رأى الإمام الزيلعي

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، (٣/ ٩٥)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي، (ص٨٨). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، أبو المحاسن، (١١/ ١٠)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، (١/ ٤٧٠).

(٢) معجم البلدان، ياقوت الحموي، (٣/ ١٦٤)

الحاجة ماسة لبيان تخريج هذه الأحاديث، ولم يجعل الزيلعي لهذا الكتاب مقدمة يبين فيها المنهج الذي سار عليه في هذا الكتاب.

ويتمتع هذا الكتاب بمجموعة من الخصائص فقد جاء في مقدمة الكتاب التي وضعها محمد يوسف البنوري: " فمن خصائص هذا الكتاب، أنه – كما أصبح ذخيرة نادرة للمذهب الحنفي – كذلك أصبح ذخيرة ثمينة لأرباب المذاهب الأخرى، .... ولا بدع لو قلت: إنه دائرة المعارف العامة، لأدلة فقهاء الأمصار، حيث أحاط بأدلتها، فلا يرى الباحث فيها بخساً ولا رهقاً. ومنها: – أن هذا الكتاب الفذّ، خدمة جليلة للأحاديث النبوية ... ومنها – أنه نفع الأمة في الأحاديث، بتعقبها بجرح وتعديل، مع سرد الأسانيد، ثم ذكر فقه الحديث وفوائده،..... ومنها – أنه وصل إلينا نقول: من الكتب القيِّمة في الحديث، التي أصبحت بعيدة شاسعة عن متناول أيدي أهل العلم، وأبحاث سامية فيما يتعلق بالرجال .... ومنها – أنه نرى فيه كلمات في موضوع الجرح والتعديل، من أئمة الفن، وجهابذة الحديث، ونقدة الرجال...." [1].

المطلب الثاني

تعريف علم الرجال

قبل الدخول في منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وأحوالهم، لا بُد من تعريف كل من علم الرجال وعلم الجرح والتعديل:

(١) مقدمة نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، (١/ ٩-١٠).

أولاً: تعريف علم الرجال:

عُرف علم الرجال عدة تعريفات متقاربة ومن ذلك: "علم يعرف به رُوَاةُ الحديث من حيث إنهم رُوَاةٌ للحديث"(١).

وجاء أيضًا تعريفه في المعجم الاصطلاحي: " معرفة أحوال الرجال والحكم عليهم في ضوء علم الجرح والتعديل"(٢)

" وقد التزم العلماء الاعتدال في بيان أحوال الرواة، فلم يتناولوا في ذكر أحوال الراوي غير جانب الحديث الذي يهمهم فتناولوا بالبحث كل ما يتعلق بأمور العدالة وكل ما يتعلق بالحفظ والضبط والإتقان وما يعتري ذلك من وهم أو نسيان أو اختلاط أو غير هذا فكان بحثهم علميًا موضوعيًا"(٣).

ثانيًا: تعريف علم الجرح والتعديل:

ومن التتمة لتعريف علم الرجال تعريف علم الجرح والتعديل، لأن "هذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث"(٤).

تعريف الجرح لغة واصطلاحًا:

الجرح لغة: الجَرح: التأثير بالجسم في السلاح، والاسم منه الجُرح(٥).

(١) علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة، صبحي إبراهيم الصالح ، (ص١١٠).

(٢) المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف، بشير محمد فتاح، (ص١٦).

(٣) مصطلح الحديث وأثره على التدريس اللغوي عند العرب، شرف الدين علي الراجحي، (ص١١٣).

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة، (١/ ٥٨٢).

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (٢/ ٤٢٢).

" وَقَالَ بعضُ فُقهاءِ اللُّغة: الجُرْح، بالضمّ: يكون فِي الأَبدانِ بالحَديد ونَحْوِه؛ والجَرْحُ، بِالْفَتْح: يكون باللّسان فِي المعانِي والأَعراضِ ونحوِها. وَهُوَ المتداوَلُ بَينهم، وإِن كَانَا فِي أَصلِ اللُّغة بِمَعْنى وَاحِد"(١).

وما يتصل بهذا البحث هو الجَرح إذ هو ما يتعلق بالمعاني وإنما يكون جرح الرواة بالمعاني والأعراض.

الجرح اصطلاحاً: جاء في تعريفه عدة تعريفات (٢)، ولعل من أجمعها ما جاء في تعريفه بأنه: "

الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته أو ضبطه"(٣).

تعريف التعديل لغة واصطلاحًا:

التعديل لغة: "الْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: الْمَرْضِيُّ الْمُسْتَوِي الطَّرِيقَةِ. يُقَالُ: هَذَا عَدْلٌ، وَهُمَا عَدْلٌ. ... وَتَقُولُ: هُمَا عَدْلَانِ أَيْضًا، وَهُمْ عُدُولٌ، وَإِنَّ فُلَانًا لَعَدْلٌ بَيِّنُ الْعَدْلِ وَالْعُدُولَةِ"(٤).

ومن هنا كان التعديل يدل على رضا عن الشخص كونه سوي الطريقة، وقام في النفس أنه مستقيم، فعدّل الشخص زكاه(٥).

التعديل اصطلاحًا: عرف التعديل عدة تعريفات(٦)، ولعل من أجمعها: " وصف

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى، الزَّبيدي، (٦/ ٣٣٧).

(٢) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، (١/ ١٢٦)، ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، (ص٧).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، (ص٩٢).

(٤) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ٢٤٦)

(٥) ينظر: لسان العرب (١١/ ٤٣٠- ٤٣١).

(٦) ينظر: جامع الأصول، لابن الأثير (١/ ١٢٦) والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شُهبة، (٣٨٥)

الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته "[1].

بعد تعريف كل من الجرح والتعديل يُمكن تعريف علم الجرح والتعديل: بأنه " علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ"[2].

المطلب الثالث

منهج الإمام الزيلعي في التعريف بالرواة وما يتصل بهم

عرّف الزيلعي الرواة الواردين في كتابه نصب الراية، وذلك للتمييز بين الرواة وتوضيحًا لمتشابه منهم، حتى لا يؤدي ذك إلى اختاط الأحكام، وقد كان له منهجه رحمه الله في التعريف بالرواة من خلال الطرق الآتية:

أولاً: الاهتمام بطبقة الصحابة والتابعين من الرواة والتمييز بينهما:

يُعرف الصحابي بأنه " من لقي النبيّ ﷺ في حياته مسلما ومات على إسلامه"[3]، ويعرف التابعي هو " مَنْ شَافَهَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَفِظَ عَنْهُمُ الدِّينَ وَالسُّنَنَ، وَهُمْ قَدْ شَهِدُوا الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ"[4].

إن معرفة الطبقة التي ينتمي إليها الرواة إن كان من الصحابة أو من التابعين، له أهميته كما قال ابن عبد البر: هو علم جسيم لا يُعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، إذ به يُعرف المسند من المرسل[5]، فما يرفعه الصحابي للنبي ﷺ هو المسند، وما

(١) ضوابط الجرح والتعديل، العبد اللطيف، (ص٨).
(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ، (١/ ٥٨٢).
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، (١/ ٨).
(٤) معرفة علوم الحديث، الحاكم، (ص٤٢).
(٥) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، (١/ ١٩).

رفعه التابعي للنبي ﷺ هو المرسل، " وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا، وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ"(١)، ولهذا كان من منهج الزيلعي بيان الطبقة التي ينتمي إليها بعض الرواة إن كان من الصحابة أو التابعين، وظهر ذلك في أكثر من موضع في كتابه ونشير إلى بعضها:

قال الزيلعي: " وَأُبَيُّ بْنُ عمَارَةَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ"(٢)، وهو بهذا يوافق العلماء الذين أثبتوا صحبته(٣).

وكذلك قال: " وَمَحْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ "(٤).

وهو بهذا أيضًا يوافق العلماء(٥).

وكذلك كان ينقل أقوال العلماء في صحبة الراوي، ويؤكد ذلك ويستدل عليه، فقد نقل عن البيهقي قوله " فِي الْمَعْرِفَةِ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: جَدُّهُ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ كَعْبٍ، وَلَهُ صُحْبَةٌ"، ويستدل الزيلعي على ذلك فيول: " قُلْت: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

(١) مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج (١/ ٢٩).

(٢) نصب الراية (١/ ١٦٧ ، ١٧٧).

(٣) انظر: أسد الغابة، ابن الأثير، (١/ ٦٠)، مع الاختلاف في الاسم وضبطه. قال ابن عبد البر: " ويقال ابن عمارة، والأكثر يقولون ابن عمارة [بكسر العين]" الاستيعاب، لابن عبد البر (١/ ٧٠) " وذكر أبو حاتم أنه خطأ، والصواب أبو أبيّ بن أمّ حرام. فاللّه أعلم. وحكى البغويّ أنه أبيّ بن عبادة". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٠) الإصابة (١/ ١٧٩).

(٤) نصب الراية، (١/ ٢٣٦).

(٥) انظر: معرفة الصحابة، أبو نعيم (٥/ ٢٥٢٤)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، (٣/ ١٣٧٨) والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٦/ ٣٥).

مِقْسَمٍ الْبَرِّيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَلْحَةَ بن مصرف الأيامي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ هَكَذَا وَوَصَفَ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَجَرَّ يَدَيْهِ إلَى قَفَاهُ"(١).

وقد نفى الصحبة عن بعضهم فقال: " يَحْيَى بْنَ عُقَيْلٍ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ"(٢).

وقد يذكر خلافًا في صحبة الراوي فيرجح في بعضها، كما رجح في صحبة بُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ، بعد أن ذكر أنه " أُخْتُلِفَ فِي صُحْبَتِهِ"، ورجح الزيلعي القول بصحبته مستندًا إلى ما قاله ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ: قَالَ الْوَاقِدِيُّ: بُسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ صَغِيرًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: إنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ"(٣).

وأيضًا قد يذكر خلافًا ولا يرجح كما قال: " وَقَبِيصَةُ بْنِ ذُؤَيْبٍ فِي صُحْبَتِهِ خِلَافٌ"(٤).

وكذلك نجد هذا المنهج في الإشارة إلى طبقة التابعين: وَابْنُ مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ، اسمه: غزوان، وهو تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ"(٥).

وكذلك ما جاء عنه في قوله: " وَعَلْقَمَةُ هَذَا هُوَ عَلْقَمَةُ بْنُ بِلَالٍ مَوْلَى عَائِشَةَ تَابِعِيٌّ مَدَنِيٌّ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأُمُّهُ – حَكَى الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ – أَنَّ اسْمَهَا مَرْجَانَةُ"(٦).

(١) نصب الراية، (١/ ١٧- ١٨).
(٢) نصب الراية (١/ ١١١)، وينظر: أسد الغابة لابن الأثير، (٤/ ٦٩٦).الإصابة، لابن حجر، (٦/ ٥٥٨).
(٣) نصب الراية، (٣/ ٣٤٤).
(٤) نصب الراية، (٣/ ٣٤٧).
(٥) نصب الراية، (٢/ ٣١٢).
(٦) نصب الراية، (٣/ ٤٤).

وبهذا نجد أن من منهجه رحمه الله التمييز بين هاتين الطبقتين للتفريق بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين.

ثانيًا: الاهتمام بالتعريف بأسماء الرواة من خلال الاتيان بالاسم وتوابعه:

من المعلوم أن علم الجرح والتعديل لا يستغني عن غيره من العلوم، ومن تلك العلوم التي يحتاج إليها الجرح والتعديل علم أسماء الرواة وكناهم والتعريف بهم، ومن هنا فإن علماء الحديث قد تتبعوا الرواة بصورة دقيقة وذلك للتعريف بهم والتمييز بينهم، وهو ما سار عليه الزيلعي في كتاب نصب الراية، فقد قام بالتعريف بالرواة المُهملين، وبيان ما يدل على التمييز بينهم، ومما يُظهر أهمية التعريف بأسماء الرواة ما نقله عن عبد الحق في أحكامه بعد أن ذكر سند البزار الذي ذكر فيه من الرواة أبي بكر فقال: " وَأَبُو بَكْرٍ هَذَا فِيمَا أَعْلَمُ هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، لَا بَأْسَ بِهِ"، وذكر الزيلعي تعقب ابْنُ الْقَطَّانِ فَقَالَ: " مِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّهُ هُوَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ فِي الْحَدِيثِ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ؟". وبعد ذلك بين الزيلعي أنه مصرّح به في مسند السَّرَّاج[1].

وبهذا يكون التعريف بأسماء الرواة من الأهمية للحكم على الرواة بعد ذلك ومن ثم الحكم على الحديث، وقد جاء طريقة التعريف بأسماء الرواة عند الزيلعي على عدة صور نذكرها فيما يأتي مع
ذكر أمثلة عليها:

(١) نصب الراية، (١/ ٦).

الصورة الأولى: التعريف بالاسم المهمل بأن يُضاف إليه اسم أبيه أو جده أو كنيته:

لقد حظي الرواة باهتمام العلماء، ومنه الاهتمام بهم بمزيد من التعريف بإضافتهم إلى آبائهم وأجدادهم، فقد يُذكر الراوي في السند بإسمه دون اسم أبيه وجده، فكان الزيلعي من منهجه التعريف به بأن يُضاف إليه اسم أبيه أو جده للتمييز بينه وبين غيره من الرواة، ومن الأمثلة على ذكر اسم الراوي مهملاً قوله: " وَمَعْمَرٌ هَذَا هُوَ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيِّ"(١). فقد جاء ذكر معمر في السند دون ذكر اسم أبيه وجده. ولعلّ الزيلعي عرفه من خلال رواية سعيد عنه، وكذلك ما جاء بعد الرواية " قِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّك تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ يَحْتَكِرُ"(٢)، وهو ما ذكره ابن عبد البر في ترجمته: " وكان مَعْمَر وسعيد يحتكران الزيت"(٣).

وكذلك ما جاء عنه قوله: " قُلْت: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "مُصَنَّفِهِ" حَدَّثَنَا حَفْصٌ ثَنَا عَمْرٌو عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْوِتْرَ ثَلَاثٌ، لَا يُسَلِّمُ إلا في أخراهن، انْتَهَى. وَعَمْرٌو هَذَا، الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَهُوَ مُتَكَلَّمٌ فِيهِ، فَإِنِّي وَجَدْته مُصَرَّحًا بِهِ فِي إسْنَادٍ آخَرَ، نَظِيرَ هَذَا"(٤). وقد عرّف الزيلعي عمرو باسم أبيه من خلال التصريح به في إسناد آخر.

(١) نصب الراية (٤/ ٢٦٢).
(٢) نصب الراية (٤/ ٢٦٢).
(٣) الاستيعاب (٣/ ١٤٣٤).
(٤) نصب الراية (٢/ ١٢٢).

وقد يذكر اسم الراوي واسم أبيه فيقوم الزيلعي بالتعريف به بذكر جده كما في قوله: " وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَانَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ"(١). ولعل الزيلعي عرفه من خلال سند الحديث الذي جاء فيه رواية إبراهيم بن مروان عن أبيه عن هقل بن زياد، وجاء في تهذيب الكمال أن ممن روى عن هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ هو مَرْوَانَ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ(٢).

وكذلك قد يأتي بالكنية ويضيفها إلى الاسم وفي ذلك مزيد بيان وتمييز كما في قوله: " وَخُصَيْفُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَّانِيِّ كُنْيَتُهُ أَبُو عَوْنٍ"(٣)، وقد جاء ذكر كنيته في كتب التراجم(٤).

إلى غير ذلك من الأمثلة المنثورة في الكتاب مما يدل على سعة علمه بأسماء الرجال.

الصورة الثانية: التعريف بإضافة الاسم إلى الكنية:

من منهج الزيلعي في التعريف بالرواة إضافة الاسم إلى كنية الراوي، وهو بهذا يبين اسم صاحب الكنية غير المشهور، وقد ظهر هذا واضحًا في الكتاب، وأكثر من استعماله رحمه الله، ومن الأمثلة على ذلك قوله: " وَأَبُو الْيَقْظَانِ هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ الْكُوفِيُّ"(٥). فقد ذكر الزيلعي الحديث من " رَوَاية أَبِي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ. وَابْن مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ"، وقد جاء في ترجمة أبي اليقظان في تاريخ الإسلام: أنه روى عن عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، وروى عَنْهُ:

(١) نصب الراية (٤/ ٤١٤).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، (٣٠/ ٢٩٣).
(٣) نصب الراية (٣/ ١٢٣).
(٤) ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٧/ ٣٣٤)، التاريخ الكبير، للبخاري، (٣/ ٢٢٨)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣/ ٥٢٢).
(٥) نصب الراية (١/ ٢٠٢).

شَرِيكٌ[1]، وذلك بخلاف أبو اليقظان عمار بن محمد فلم يروي عن عدي بن ثابت ولم يروي عنه شريك[2].

وكذلك أيضًا ما جاء في قوله: " وَأَبُو سُفْيَانَ: طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ"[3]، وهذا كان منه بعد ذكره لحديث" أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،..."، وقد جاء في ترجمة طلحة بن نافع أنه روى عن أنس وروى عنه الأعمش[4].

وغير ذلك من الأمثلة[5].

الصورة الثالثة: التعريف بالراوي بذكر حرفته:

من التوابع التي تضاف إلى الأسماء والتي من شأنها أن تُسهم في التعريف بالراوي، هي حرفة

الراوي فهنالك من الرواة من عرف بحرفته، وبلغ ذلك أن يُعرف بعضهم بالحرفة أكثر من الاسم، وقد سلك الزيلعي إضافة الحرفة إلى الاسم، ومن الأمثلة على ذلك:

قال الزيلعي: " وَابْنُ أَبِي رَافِعٍ اسْمُهُ: عُبَيْدُ اللَّهِ، وَهُوَ كَاتِبُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، انْتَهَى"[6]. وقد أخذ أن هذه حرفته مما جاء في كتب الرجال[7].

(١) ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، (٣/ ٩٢٦).
(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (٤/ ٩٣٣)
(٣) نصب الراية (٣/ ٤).
(٤) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٤٦). سير أعلام النبلاء، الذهبي (٥/ ٢٩٣).
(٥) نصب الراية (١/ ١٢، ١٥، ٥٣، ٧٣، ٣٤١) (٢/ ٢٣٢، ٢٩٧).
(٦) نصب الراية (٢/ ٤٠٤)
(٧) ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥/ ٢١٥)، وتهذيب الكمال للمزي (١٩/ ٣٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ١١٣٧).

وقال أيضًا: " أَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ، قَاضِي الْيَمَامَةِ"[1]، إلى غير ذلك من الأمثلة[2].

ثالثًا: بيان المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف من الأسماء:

ومن طرق التعريف بالرواة التي انتهجها الزيلعي بيان المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف من الأسماء، و يُعرف المتفق والمفترق بأنه ما اتفق خطًا ولفظًا فأطلق الاسم الواحد على أكثر من راو، وافترقت المسميات، فكان هذا الاسم يدل على أكثر من شخص[3].

ويعرف المؤتلف والمختلف بأنه : ما اتفقت في الخط صورته، واختلفت في النطق والتلفظ صيغته[4].

ومن الأمثلة التي ذكرها الزيلعي وتدل على ذلك: " وَظَنَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الزُّبَيْدِيَّ فِي سَنَدِ ابْنِ مَاجَهْ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، الثِّقَةُ الثَّبْتُ، وَذَلِكَ وَهَمٌ، وَإِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الزُّبَيْدِيُّ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيّ، وَلَكِنَّ الرَّاوِيَ دَلَّسَهُ"[5]. فالزبيدي يتفق فيه راويان، فاعتمد رحمه الله على التصريح باسم الراوي في رواية البيهقي بعد أن لم يكن مصرحًا به في رواية ابن ماجه.

(١) نصب الراية (٢/ ٢٥٢)، وينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٢٠)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢/١٠).
(٢) ينظر: نصب الراية (١/ ٧٥، ٢٧٦، ٢٠٢).
(٣) ينظر: تدريب الراوي ، السيوطي، (٢/ ٨٢٠). منهج النقد، نور الدين عتر، (ص١٨٠).
(٤) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي، (٢/ ٧٩٠) منهج النقد، نور الدين عتر (ص١٨٢).
(٥) نصب الراية (٢/ ٤٥٦).

ومن الأمثلة على المتفق والمفترق أيضًا: قول الزيلعي في حديث: " وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَلَمْ يَنْسُبْهُ، فَظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، فَأَعَلَّهُ بِهِ اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ النَّسَائِيّ فِيهِ: إنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ الصَّائِغُ، كَمَا نَسَبَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ صَاحِبُ مَالِكٍ، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بعضهم مِنْ جِهَةِ حِفْظِهِ"[1]. " نلاحظ من هذا المثال أن الزيلعي يعتمد في بيان المتفق والمفترق على مجموع الروايات، كما نلاحظ أهمية هذا العلم، كيف أن هذا التشابه في الأسماء أوقع بعض الناس في الخطأ، فأثر ذلك في الحكم على الحديث صحة وضعفًا"[2].

ومن الأمثلة التي تدل على بيانه للمؤتلف والمختلف قوله: " وَأَبُو الْجَوْزَاءِ هَذَا بِجِيمٍ، وَزَايٍ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَعِيُّ، يَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَعَائِشَةَ، وَهُوَ يَشْتَبِهُ بِأَبِي الحوراء بمهملتين ربيع بْنِ شَيْبَانُ، يَرْوِي عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ"[3]. والزيلعي بهذا يعتمد في بيان المؤتلف والمختلف على المروي عنه.

(١) نصب الراية (٣/ ١٠١).
(٢) الإمام الزيلعي ومنهجه في نصب الراية لأحاديث الهداية، عبيد الله بن سيدان شاه، (ص١٣٥) .
(٣) نصب الراية (١/ ٣٢٢).

ومن الأمثلة أيضًا: ما نقله عن " الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ السُّرُوجِيِّ فِي الْغَايَةِ رَوَى ابْنُ حَيَّانَ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَجْعَلَ إصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ"(١)، وتعقبه بعد هذا الزيلعي بقوله: " وَهَذَا لَيْسَ ابْنَ حِبَّانَ صَاحِبَ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ حَيَّانَ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ، رَوَاهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ وَهُوَ جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ، وَأَبُو حَاتِمِ بْنِ حِبَّانَ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ هُوَ صَاحِبُ الصَّحِيحِ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَهُ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"(٢).

رابعًا: تصحيح الأسماء التي حصل فيها الوهم والإبهام:

إن رفع الإبهام وإزالة الوهم من الإسناد من أهم الأمور المتعلقة بالتعريف بالرواة؛ وعندما تحدث

ابن كثير عن معرفة المبهمات قال: "وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في إسناد كما إذا ورد في سند: عن فلان ابن فلان، أو عن أبيه، أو عمه، أو أمه: فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة أو ضعيف، أو ممن يُنظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا"(٣).

ولكي يستطيع المحدّث الحكم على الراوي ومعرفة درجته من خلال قواعد الجرح والتعديل، فإن هذا يتطلب معرفة واسعة بالرواة ومعرفة طرق الحديث، وهو ما كان عليه الزيلعي فقد كان من منهجه رفع الإبهام وإزالة الوهم عن أسماء الرواة ممن كان هذا حاله في الإسناد ويظهر هذا من خلال الأمثلة الواردة في كتاب نصب الراية.

(١) نصب الراية (١/ ٢٧٨).
(٢) نصب الراية (١/ ٢٧٨).
(٣) اختصار علوم الحديث، ابن كثير، (ص٢٣٧).

فمن إزالة الوهم ما قاله: " وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ هَذَا ثِقَةٌ أخرج له الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَلَيْسَ هُوَ بِإِسْحَاقِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ الْمُتَقَدِّمِ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ. وَوَهِمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ فَجَعَلَهُمَا وَاحِدًا"(١).

ومن الأمثلة أيضًا قول الزيلعي: " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ هَذَا الْحَدِيثَ وَضَعَّفَهُ، وَقَالَ: إنَّهُ يَرْجِعُ إلَى عُرْوَةَ الْمُزَنِيّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، انْتَهَى. قُلْنَا: بَلْ هُوَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، ...." (٢)، ففي رواية البيهقي حصل وهم في أحد الرواة وهو عروة المزني فبين الزيلعي هذا الوهم من خلال رواية أخرى بسند صحيح عند ابن ماجه، فالوهم في أحد الرواة تسبب في ضعف الحديث وهو صحيح. فإن عروة المزني لا يعرف(٣).

ومن الأمثلة على رفع الإبهام عن الرواة ما جاء عنه في حديث روي عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ الْعَبْدِيِّ وَاسْمُهُ: وَقْدَانُ، قَالَ: سَمِعْت شَيْخَنَا بِمَكَّةَ فِي إمَارَةِ الْحَجَّاجِ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ"، فجاء الشيخ بهذا السند وقد نقل الزيلعي رفع هذا الإبهام فقال: " ذَكَرُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ"(٤).

(١) نصب الراية (١/ ٥٩).
(٢) نصب الراية (١/ ٧٢).
(٣) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (٣/ ٦٥).
(٤) نصب الراية (٣/ ٣٩- ٤٠).

المطلب الرابع

منهج الزيلعي في تعديل الرواة

تميز كتاب نصب الراية باشتماله على كثير من الأحكام على الرواة تعديلاً وتجريحًا، وفي هذا المطلب يتم بيان منهج الزيلعي في تعديل الرواة، ويمكن تلخيص منهجه من خلال الأسس الآتية:

الأساس الأول: الاعتماد في تعديل الرواة على تخريج الشيخين أو أحدهما للراوي:

من المعلوم أن الأمة تلقت أحاديث الصحيحين بالقبول [1]، ومن هنا رأى ابن حجر " أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته .... هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح"[2]. فابن حجر يرى أن الرواة في الصحيحين ما بين ثقة وصدوق ولا يخرج عن ذلك، فإن وجد في أحد الرواة طعنًا فلا بد من بيان سببه، ويرى ابن رجب: " أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٤).

(٢) مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل (٢/ ٢٥٦).

واستشهاداً وذلك معلوم. وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو"[(١)]. فابن رجب يرى أن هنالك أسباباً دفعت بالشيخين لإدخال الراوي المجروح في الصحيحين.

وقد اختلف منهج الزيلعي في اعتماده على توثيق الرواة الذين ذكروا في الصحيحين:

أولاً: كان الزيلعي يعتمد على توثيق الصحيحين في حال لم يصدر جرح في الراوي من أحد الأئمة، فهنا يُصرح الزيلعي بكون هذا الراوي ثقة، ويؤيد ذلك بأنه قد أخرج له في الصحيحين، وهذا ثابت من خلال تتبع المواضع التي جمع فيها بين توثيق الراوي وبين إخراج الصحيحين له، ومن الأمثلة على ذلك قوله: " وَمُخَوَّلُ بْنُ رَاشِدٍ ثِقَةٌ، أَخْرَجَا لَهُ فِي "الصحيحن"، وَأَخْرَجَ لَهُ الْبَاقُونَ"[(٢)].

يلاحظ أن الزيلعي وثقه وقال أخرج له في الصحيحين؛ ومن خلال النظر في ترجمة مخول بن راشد نجد أنه لم يتكلم فيه أحد من الأئمة[(٣)].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: قوله: "وَأَبُو عِيَاضٍ ثِقَةٌ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ"[(٤)]. وهو عمرو بن الأسود العنسي لم أجد من تكلم فيه[(٥)]، ومن هنا وجدنا الزيلعي يقرن بين توثيقه وبين إخباره أنه خرج له البخاري في صحيحه.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (٢/ ٨٣١).
(٢) نصب الراية (٢/ ٩٥).
(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٦/ ٣٣٨)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٧/ ٣٤٩).
(٤) نصب الراية (٤/ ٣٥٦).
(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٢١/ ٥٤٣).

وقال أيضًا: "وَحُصَيْنٌ، هُوَ: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ أَحَدُ الثِّقَاتِ، الْمُخَرَّجُ لَهُمْ فِي "الصَّحِيحَيْنِ"[1].

وأيضًا صرّح بأن حصين بن عبد الرحمن الكوفي أحد الثقات؛ لأنه لم يوجد من تكلم فيه من الأئمة، إلا ما روي من أنه ساء حفظه آخر عمره[2]. وأخبر أنه خُرّج له في الصحيحين، فهو منهج يسير عليه الإمام الزيعي في كتابه نصب الراية.

ثانيًا: إذا كان في الراوي المُخرّج له في الصحيحين فيه جرح من أحد الأئمة، فهنا يذكر إخراج الصحيحين للراوي بدون أن يذكر توثيقه، ويظهر أنه يميل إلى القول بتوثيقه إلا أنه لم يُصرح بالتوثيق مع الإخراج له في الصحيحين أو أحدهما؛ لمكان الاختلاف في الراوي، ومن الأمثلة على ذلك قوله: " وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"[3].

وسويد قال البخاري فيه حديثه منكر وضعفه والنسائي[4]، ومن هنا لم يذكر الزيلعي توثيقه بالإضافة إلى ما ذكره من احتجاج مسلم به، مع أنه يميل إلى توثيقه، فقد ذكر في موضع آخر من كتابه أن الكلام في الرجل لا يسقط حديثه فقال: "ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس، إلا من عصمه الله، بل خرج في "الصحيح" لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر

(١) نصب الراية (٢/ ٣١٢).
(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٥١٩).
(٣) نصب الراية (١/ ١٩).
(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٤٨).

بن سليمان الضبعي. ..... وسويد بن سعيد الحرثاني....." [(١)]. فذكر سويد من ضمن الذين لا يسقط حديثهم بالكلام فيهم.

وكذلك من الأمثلة على ذلك قوله: " وَمُعَاوِيَةُ هَذَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ"[(٢)]، وبما أن هنالك من تكلم في معاوية بن هشام[(٣)]، فلم يذكر توثيقه وإنما اكتفى بذكر أنه أخرج له مسلم في صحيحه، وهذا يدل على أنه يميل إلى توثيقه، وقد قال الذهبي في ديوان الضعفاء: " ثقة غلط من تكلم فيه"[(٤)].

وكذلك من الأمثلة قول الزيلعي:" وَعَاصِمٌ بن علي أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ. وَأَبُو أويس: استشهدبه مُسْلِمٌ"[(٥)].

وعاصم بن علي قال الذهبي: " ثقة مكثر لكن ضعفه بن معين وأورد له ابن عدي أحاديث منكرة"[(٦)]، فلأن هنالك من العلماء من تكلم فيه اقتصر الزيلعي على قوله أخرج له البخاري دون أن يوثقه مع ميله إلى قول من وثقه. وكذلك أبو أويس قال: استشهد به مسلم ولم يذكر توثيقه مع هذا لأن أبا أويس تكلم فيه[(٧)]، وهو يميل إلى القول بتوثيقه، وقد أشار إلى أنه لا يرى تضعيف أبو أويس في موضع آخر بكلامه على سند آخر فيه أبو أويس فقال: " وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي أُوَيْسٍ هَذَا

(١) نصب الراية (١/ ١٠).
(٢) نصب الراية (١/ ٧٣).
(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ١٣٨).
(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي (ص٣٩٢).
(٥) نصب الراية (١/ ٧٥).
(٦) الكاشف، الذهبي، (٥٢٠).
(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٠).

لَمْ يُتْرَكْ لِكَلَامِ النَّاسِ فِيهِ، بَلْ لِتَفَرُّدِهِ به، ومخافة الثِّقَاتِ لَهُ، وَعَدَمِ إِخْرَاجِ أَصْحَابِ الْمَسَانِيدِ. وَالْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ. وَالسُّنَنِ الْمَعْرُوفَةِ"(١).

ثالثًا: إن كان لا يرى توثيق من أخرج له في الصحيحين من الرواة ويميل إلى قول من تكلم فيه فإنه يُتبع إخراج الصحيحين له بذكر من تكلم فيه من العلماء، وهو يشير بذلك إلى أنه يؤيد من تكلم في الراوي من النقاد، وليس معنى ذلك أنه يُضعف حديث الصحيحين ولكنه بين في موضع آخر:" صَاحِبَا الصَّحِيحِ رحمهما الله إِذَا أَخْرَجَا لِمَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَقُونَ مِنْ حَدِيثِه مَا تُوبِعَ عَلَيْهِ، وَظَهَرَتْ شَوَاهِدُهُ، وَعُلِمَ أَنَّ لَهُ أَصْلًا، وَلَا يَرْوُونَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ، سِيَّمَا إِذَا خَالَفَهُ الثِّقَاتُ"(٢).

ومن الأمثلة على ذلك: قال الزيلعي: " وَمُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ. وَأَبُو حَاتِمٍ. والدارقطني"(٣). فهو هنا يعلق على إخراج مسلم له في الصحيح بأن هنالك من ضعفه من الأئمة كالإمام أحمد وأبو حاتم والدارقطني(٤)، وهو بذكرهم يُشير إلى أنه يميل إلى قولهم.

ومن الأمثلة على هذا المنهج الذي سار عليه الزيلعي قوله: " هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، فَهُوَ وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فَقَدْ ضَعَّفَهُ النَّسَائِيّ، وَعَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ ذَكَرَهُ، فَلَمْ يَرْضَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ بِمُحْكِمٍ لِلْحَدِيثِ"(٥). وفي هذا النموذج نجد الزيلعي بعد أن يذكر أن الإمام مسلم

(١) نصب الراية (١/ ٣٤٢).
(٢) نصب الراية (١/ ٣٤١).
(٣) نصب الراية (٢/ ١٦٨).
(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، (٤/ ١٩٦) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٠٥)، والإلزامات والتتبع، الدارقطني، (ص٣٤٠).
(٥) نصب الراية (١/ ١٠٤).

أخرج لـ هشام بن سعد، يُعقِّب بتضعيف النسائي له[1]، وكذلك أحمد بن حنبل لم يرضه ويرى أنه ليس بمحكم الحديث[2]. وجاء في الكامل عن الإمام أحمد: "هِشَام بن سعد قَالَ كَذَا وَكَذَا وَكَانَ يحيى بن سعيد لَا يرْوي عَنهُ"[3].

وبهذا يظهر موقف الزيلعي من الرواة في الصحيحين فإن كان الراوي أُخرج له في الصحيحن فإما أن يكون ذلك احتجاجًا أو متابعة وشاهدًا، فإن كان احتجاجًا فهو يرى توثيق الراوي، وإن كان في الشواهد والمتابعات فلا يكون توثيقه بصورة مطلقة، وإنما هو ثقة فيما انتقيا من الروايات.

الأساس الثاني: الاعتماد في تعديل الرواة على أقوال علماء الجرح والتعديل:

اعتمد الإمام الزيلعي في الحكم على الرواة على ما نقل عن أئمة الجرح والتعديل، وكونه لم يُعقب على هذا النقل معنى ذلك موافقته لما نقل عنهم، وإدراج أقوالهم في كتابه كان يتم وفق الصور الآتية:

الصورة الأولى: نقل الاتفاق من علماء الجرح والتعديل على توثيق الراوي:

من الطرق التي اعتمدها العلماء في تعديل الرواة هي شهادة علماء الجرح والتعديل على راو بأنه ثقة ، وقد استعمل الزيلعي هذه الطريقة في توثيق الرواة، فكان ينقل اتفاق العلماء على توثيق راو.

(١) الضعفاء والمتروكون، النسائي، (ص١٠٤)
(٢) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، (٢/ ٥٠٧).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٨/ ٤١٠).

ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره من حديث " أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ،.... قال الزيلعي: وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَابْنُ الْهَادِ، قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِهِ"(١). وقد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وقال: " من ثقات التابعين وعلمائهم. لم أذكره إلا لان أبا عبد الله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ فلم يأت بشئ أكثر من قول ابن معين: يروي عن كل أحد، وما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة"(٢).

وكذلك جاء عنه نقل اتفاق أئمة الجرح والتعديل في قوله: " وَبُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ تَابِعِيٌّ صَغِيرٌ، مُجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِ وَثِقَتِهِ"(٣).

وقد وثقه العلماء(٤)، وروي عن ابن أبي حاتم قوله سمعت أبي يقول: "بديل بن ميسرة صدوق"(٥). إلا أن هذا لا يخرج القول فيه عن الاتفاق، لأن من المعروف عن أبي حاتم تشدده " وقد لا تقِّل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة «صدوق» في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه هذا هو الغالب"(٦).

(١) نصب الراية (١/ ٧٣) وينظر تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧١).
(٢) (٤/ ٤٣٠).
(٣) نصب الراية (١/ ٣٣٤).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال (٤/ ٣٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٤).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٨).
(٦) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني، (٢/ ٥٧٤).

الصورة الثانية: ثبوت الجرح والتعديل بقول واحد من علماء الجرح والتعديل:

ومن اعتماد الزيلعي على نقل علماء الجرح والتعديل، اقتصاره على نقل من وثق الراوي، وقد يكون من ينقل عنه واحدًا أو أكثر، وقد أشار ابن الصلاح إلى أن هنالك اختلاف في ثبوت الجرح والتعديل بقول الواحد من الأئمة أو لا بُدَّ من اثنين؟ فبعد الاتفاق على قبول قول الاثنين من الأئمة اخْتَلفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَثْبُت الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِقَول وَاحِد؟ فمنهمْ مَن قالَ: لَا يَثْبُتُ ذَلك إِلَّا بِاثْنينِ، كَما فِي الْجَرْح وَالتَّعْدِيلِ فِي الشَّهَادَات. وَمِنْهُم منْ قَال أَنَّهُ يَثْبُتُ بِوَاحِد وهو ما صححه ابن الصلاح والسيوطي[1]؛" لِأَنَّ الْعَدَدَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي جَرْحِ رَاوِيهِ وَتَعْدِيلِهِ، بِخِلَافِ الشَّهَادَاتِ"[2].

ويظهر أن الزيلعي يرى أن الأصح اعتماد ثبوت العدالة والجرح بقول الواحد؛ لما جاء عنه من الاكتفاء بنقل قول عالم واحد من العلماء في التعديل كما جاء عنه بقوله: ط وأبو مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ، اسمه: غزوان، وهو تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ

مَعِينٍ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"[3]. فقد اكتفى الزيلعي بتوثيق ابن معين لأبي مالك، وقد جاء عن ابن أبي خيثمة أنه قال: سألت يحيى بن معين عن أبي مالك الذى روى عنه حصين قال هو الغفاري كوفى

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، (ص١٠٩)، ألفية السيوطي في علم الحديث، (ص٥٠).
(٢) مقدمة ابن الصلاح، (ص١٠٩).
(٣) نصب الراية (٢/ ٣١٢).

ثقة واسمه غزوان[١]. وكذلك ذكره ابن حبان في الثقات[٢].

ومن الأمثلة أيضًا ما قاله الزيلعي: " وَعَبَّاسٌ الْجُشَمِيُّ، يُقَالُ: إنَّهُ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ[٣]، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْنَا"[٤]. وقال الذهبي في الكاشف: " وثق"[٥].

ويدل على أنه لم يذكر فيه تجريح قول ابن حجر:" مقبول"[٦]، وهو: " من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله"[٧].

الصورة الثالثة: يميل الزيلعي في تعديل الرواة إلى قول ابن حبان في الثقات:

ويظهر هذا في أكثر من موضع من كتابه، فبعد أن يذكر ما نقل عن أئمة الجرح والتعديل في الراوي فيعقب بقول ابن حبان الذي يدل على تعديله الراوي، وبهذا التعقيب يظهر أن الزيلعي يوافقه في الحكم على الرواة.

فمن اعتداده بتوثيق ابن حبان للرواة أن يكتفي بذكره لتوثيق راو، كما جاء عنه في ذكره حديث " وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ، فَأَنَّ الْهَيْثَمَ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ مِنْ أَتْبَاتِ

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٥٥).
(٢) الثقات، ابن حبان، (٥/ ٢٩٣).
(٣) ينظر: (٥/ ٢٥٩).
(٤) نصب الراية (١/ ٣٣٥).
(٥) الكاشف، للذهبي، (ص٥٣٧).
(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (٣١٩٥).
(٧) تقريب التهذيب لابن حجر (١/ ١).

التَّابِعِينَ"[١]. وهو " الْهَيْثَم بْن حبيب الصَّيْرَفِي"[٢]، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة[٣].

وجاء أيضًا عنه:" وَعَبَّاسٌ الْجُشَمِيُّ يُقَالُ: إِنَّهُ عَبَّاسُ بن عَبْد اللَّه، ذَكره ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ[٤]

وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْنَا"[٥]، قال الذهبي: "وثق"[٦]، وقال ابن حجر: " مقبول"[٧].

وقد يذكر الزيلعي قول ابن حبان في توثيق أحد الرواة مقابل تضعيف العلماء له كما نقل قول الدَّارَقُطْنِيُّ: في تضعيف عَبْدُ الْجَبَّارِ بن مسلم، وقال في أثره:" ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ[٨] بِهَذَا الْحَدِيثِ"[٩]، وقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال: تضعيف الدارقطني له، وقال: لا أعرفه[١٠]، وتعجب ابن حجر في لسان الميزان من قوله هذا، وقال: " ولم يرو عنه غير الوليد – هو أخو عبد الجبار– وقال يعقوب بن سفيان في تاريخه: سألت هشام بن عمار عنه فقال: كان يركب الخيل

(١) نصب الراية (٤/ ٥٣– ٥٤).
(٢) الثقات (٧/ ٥٧٦).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٩/ ٨١).
(٤) الثقات (٥/ ٢٥٩).
(٥) نصب الراية (١/ ٣٣٥).
(٦) الكاشف (ص٥٣٧).
(٧) تقريب التهذيب (٣١٩٥).
(٨) الثقات (٧/ ١٣٦).
(٩) نصب الراية (١/ ١١٨).
(١٠) ينظر: (٢/ ٥٣٤).

ويتنزه ويتصيد وهذا الوصف مع رواية أخيه عنه يرفع جهالة عينه"[1].

وبهذا يظهر تقديم الزيلعي قول ابن حبان على قول الدارقطني.

الأساس الثالث: تعديل الزيلعي للرواه دون ذكر أقوال العلماء:

صرح الزيلعي بتعديله لبعض الرواة دون أن يذكر أقوال العلماء في الراوي، وقام هذا الأساس على مجموعة من الصور:

الصورة الأولى: التوثيق الضمني:

وذلك بمعنى أن يوثق السند بصورة كاملة، ومثال ذكر ما ذكره عن ابن ماجه قال: " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ، فَذَكَرَهُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَرِجَالُ هَذَا السَّنَدِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ"[2]، فحكم بتوثيق جميع رواة هذا السند دون تفصيل.

وكذلك من الأمثلة بعد أن ذكر الزيلعي مجموعة من الروايات قال: " وَرِجَالُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ

كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ"[3]، وكذلك كان يقول: " وهذا سند صحيح"[4]، ويقول: " وهذا سند جيد"[5].

(١) (٥/ ٥٩).
(٢) نصب الراية (١/ ٧٢).
(٣) نصب الراية (١/ ٣٢٩).
(٤) نصب الراية (٢/ ٢٦٤).
(٥) نصب الراية (١/ ٧٣).

الصورة الثانية: توثيق راو أو أكثر من الرواة في السند:

وكما أن الزيلعي يقوم بالتوثيق الجماعي، فكذلك كان يقوم بالتوثيق الفردي، وفي هذه الصورة إما أن يكون تعديله بناء على الشهرة والاستفاضة أو إطلاق التعديل:

أولاً: التعديل بالاستفاضة والشهرة:

إن مما تثبت به عدالة الرواة الاستفاضة والشهرة فلا يحتاج من اشتهر إلى توثيق العلماء وتعديلهم، قال ابن الصلاح: " عَدَالَةُ الرَّاوي تَارةً تَثْبُتُ بتَنصِيْصِ مُعدِّلَيْنِ عَلَى عَدَالَتِهِ، وتَارَةً تَثْبُتُ بالاسْتِفَاضَةِ ، فَمَنِ اشْتَهَرتْ عَدَالَتُهُ بَيْنَ أهلِ النَّقْلِ أو نَحْوِهِم مِنْ أهلِ العِلْمِ وشَاعَ الثَّنَاء عليهِ بالثِّقَةِ والأمانةِ اسْتُغْنِيَ فيهِ بذلكَ عَنْ بَيِّنَةٍ شَاهِدَةٍ بعَدَالَتِهِ تَنْصِيْصاً"[(١)]. وهو ما أخذ به الزيلعي، ومن الأمثلة على ذلك قول الزيلعي: " وَالنَّيْسَابُورِيّ إمَامٌ مَشْهُورٌ"[(٢)]، قال السبكي فيه: " له التصانيف المفيدة السائرة كتاب الْأَوْسَط وَكتاب الإشراف فى اخْتِلَاف الْعلمَاء وَكتاب الْإِجْمَاع وَالتَّفْسِير وَكتاب السّنَن وَالْإِجْمَاع وَالِاخْتِلَاف"[(٣)]. وقال الذهبي فيه: " محمد بن إبراهيم بن المنذر الحافظ العلامة أبو بكر النيسابوري، صاحب التصانيف، عدل صادق فيما علمت إلا ما قال فيه مسلمة بن قاسم الأندلسي: كان لا يحسن الحديث ونسب إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلى الكذب، .....ولا عبرة بقول مسلمة. وأما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الاقران بعضهم في بعض، مع أنه لم يذكر في كتاب الضعفاء"[(٤)].

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢١٣).
(٢) نصب الراية (١/ ٧٥).
(٣) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، (٣/ ١٠٢).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٥٠- ٤٥١).

وكذلك ما جاء عنه بعد ذكره لسند حديث فذكر أقوال العلماء عمران بن موسى وفي محمد بن سوار قال: " وباقي السند أشهر وأعرف"[(١)]، فقد استغنى بشهرة بقية رواة السند عن نقل توثيقهم.

ثانيًا: إطلاقه القول بتعديل الرواة:

من خلال النظر في تعديل الزيلعي لبعض الرواة نجد أنه يُطلق الحكم عليهم بصورة مطلقة دون أن ينسب التعديل إلى أحد من الأئمة، وإن كانت هذه الطريقة قليلة في الكتاب إلا أنه استعملها مع بعض الرواة ومن ذلك:

قال الزيلعي: " وَالْعَلَاءُ بن عبد الرحمن نَفْسُهُ ثِقَةٌ صَدُوقٌ"[(٢)]، وهذا العبارة استعملها الزيلعي مرة واحدة، و" قد تطلق على الراوي الثقة فيكون فيها معنى التوكيد لتوثيقه؛ وقد يطلقها الناقد على من يتردد فيه بين مرتبتي الثقة والصدوق، أو الذي يكون أحياناً ثقة وأحياناً أخرى صدوقاً؛ ولعل التوسط في أمرها هو الأقرب، فيكون معناها كمعنى ثقة، إلا إذا قامت قرينة تقود إلى الأخذ بمعنى أعلى أو أدنى فيصار حينئذ إليها"[(٣)].

وبما أن الزيلعي لم يستعمل هذا المصطلح إلا مرة واحدة فيبقى الإشكال في المراد موجودًا.

ولعل النظر في أقوال العلماء في العلاء بن عبد الرحمن يقرب المعنى المراد بقول الزيلعي: "ثقة صدوق".

---

(١) نصب الراية (١/ ١٦٦).

(٢) نصب الراية (١/ ٣٤٠).

(٣) لسان المحدثين، محمد خلف سلامة (٢/ ٢٣).

قال ابن سعد: " وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ ثَبَتًا"(١)، وقال الدارمي: وَسَأَلته – أي ابن معين– عَن الْعَلَاء بن عبد الرَّحْمَن عَن أَبِيه كَيفَ حَدِيثهمَا فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْس، قلت هُوَ أحب إِلَيْك أَو سعيد المِقْبُري فَقَالَ سعيد أوثق والْعَلَاء ضَعِيف"(٢)، وقال عبد الله بن الإمام أحمد: "قال أبي: العلاء بن عبد الرحمن ثقة"(٣). وقال الترمذي: " وَالعَلاَءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ الجُهَنِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ"(٤)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن العلاء بن عبد الرحمن فقال: صالح(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات(٦)، وقال ابن عدي: " ليس بالقوي"(٧)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: " صدوق"(٨)، وقال ابن حجر: " صدوق ربما وهم"(٩).

ويظهر أن مراد الزيلعي بقوله ثقة صدوق تردد الراوي بين مرتبتي الثقة والصدوق، لأن هنالك من وثقه وهنالك من قال صدوق. فالزيلعي أراد أن الحكم عليه بما حكم العلماء.

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٠).
(٢) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، (ت ٦٢٣- ٦٢٤).
(٣) العلل ومعرفة الرجال، (ت ٣١٧١).
(٤) سنن الترمذي (١/ ١٠٦).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٥٧).
(٦) (٥/ ٢٤١).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٧٢).
(٨) (ص٢٨٠).
(٩) تقريب التهذيب (٥٢٤٧).

وقال أيضًا: " وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَانَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ"(١).

ويظهر أن الزيلعي تبع في حكمه هذا أبو حاتم، فقد جاء عن ابنه قوله: " سمعت أبي يقول: كتبت عنه وكان صدوقا"(٢). وكذلك تبع أبو حاتم في ذلك ابن حجر في التقريب فقال: " صدوق"(٣)، إلا أن الذهبي وثقه في الكاشف(٤).

ثالثًا: الصيغ التي استعملها الزيلعي في تعديل الرواة:

لا يخرج استعمال الزيلعي صيغ التعديل للرواة عما تعارف عليه العلماء، ومن الصيغ التي استعملها:

١. أحفظ أهل زمانه: قال: " فَإِنَّ قَتَادَةَ أَحْفَظُ أَهْلِ زَمَانِهِ"(٥).

٢. أمير المؤمنين في الحديث: قالها في شعبة: " الْمُلَقَّبُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ"(٦).

٣. أشهر من أن يُثنى عليه: قال: " وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، وَهُوَ أشهر من أن يُثْنَى عَلَيْهِ"(٧).

٤. الثقة الثبت: قال: "مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، الثِّقَةُ الثَّبْتُ"(٨).

(١) نصب الراية (٤/ ٤١٤).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٤٠).
(٣) (٢٥٠).
(٤) (ص٢٢٥).
(٥) نصب الراية (١/ ٣٥٢).
(٦) نصب الراية (١/ ٣٥٥).
(٧) نصب الراية (١/ ٣٣٢- ٣٣٣).
(٨) نصب الراية (٢/ ٤٥٦).

٥. الثقة المشهور: قال: " مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ الثِّقَةِ الْمَشْهُورِ"(١).

٦. مُجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِ وَثِقَتِهِ: قال الزيلعي: " وَبُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ تَابِعِيٌّ صَغِيرٌ، مُجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِ وَثِقَتِهِ"(٢).

٧. إمام مشهور: قال: " مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ"(٣).

٨. إمام الشام: قال: " وَالْأَوْزَاعِيُّ إِمَامُ الشَّامِ"(٤).

٩. ثقة كبير: قال: "وَأَبُو الْجَوْزَاءِ اسْمُهُ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَعِيُّ ثِقَةٌ كَبِيرٌ"(٥).

١٠. اتفقوا على الاحتجاج به: قال " وَابْنُ الْهَادِ، قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الِاحْتِجَاجِ بِهِ"(٦).

١١. ثقة: وقد استعملها كما في قوله: " وَمُخَوَّلُ بْنُ رَاشِدٍ ثِقَةٌ "(٧).

١٢. أحد الثقات: قال: " وَحُصَيْنٌ، هُوَ: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ أَحَدُ الثِّقَاتِ"(٨).

١٣. الحافظ: قال: " وَالْحَضْرَمِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ الْمَعْرُوفُ بِمُطَيَّنٍ، وَشَيْخُهُ ابْنُ الْعَلَاءِ: هُوَ أَبُو كُرَيْبٌ الْحَافِظُ"(٩).

---

(١) نصب الراية (١/ ٣٤٨).
(٢) نصب الراية (١/ ٣٣٤).
(٣) نصب الراية (١/ ٣٤٨).
(٤) نصب الراية (١/ ٣٥٤).
(٥) نصب الراية (١/ ٣٣٤).
(٦) نصب الراية (١/ ٧٣).
(٧) نصب الراية (٢/ ٩٥).
(٨) نصب الراية (٢/ ٣١٢).
(٩) نصب الراية (١/ ٣٣٥).

١٤. ثقة صدوق: واستعملها في قوله: " وَالْعَلَاءُ بن عبد الرحمن نَفْسُهُ ثِقَةٌ صَدُوقٌ"(١).

١٥. صدوق: واستعملها في قوله: " وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَانَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ"(٢).

١٦. يستشهد به: قالها في سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ بعد أن ذكر أقوال العلماء فيه قال: " أَقَلُّ أَحْوَالِ مِثْلِ هَذَا أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِهِ"(٣).

ويلاحظ أن بعض هذه الألفاظ لا تدخل ضمن مراتب التعديل، " بل هي من قبيل الثناء على الراوي أو الإشارة إلى علمه أو حفظه أو عدالته، كقوله: إمام الشام، أو إمام مشهور... (٤).

الأساس الرابع: تعقبات الزيلعي على تجريح بعض العلماء للثقات:

كان الزيلعي يخالف بعض العلماء في أحكامهم، فلم يكن يُسلّم بكل ما ينقله، وبهذا تجده يوثق راو جرحه أحد العلماء، ومن الأمثلة على ذلك:

تعقبه لتضعيف الْبَيْهَقِيُّ لِيَحْيَى بْنُ سليم فقال الزيلعي: "وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ سُلَيْمٍ أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ، فَهُوَ ثِقَةٌ"(٥).

(١) نصب الراية (١/ ٣٤٠).
(٢) نصب الراية (٤/ ٤١٤).
(٣) نصب الراية (١/ ٧٤).
(٤) الإمام الزيلعي محدثًا، محمد بن أحمد باجابر، (ص٢٦٧).
(٥) نصب الراية (٤/ ٢٠٣).

وكذلك تعقبه ابن الجوزي في تضعيفه فطر بن خليفة، قال الزيلعي: "كَأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى قَوْلِ السَّعْدِيِّ فِيهِ: هُوَ زَائِغٌ غَيْرُ ثِقَةٍ، ليس هَذَا بِطَائِلٍ، فَإِنَّ فِطْرَ بْنَ خَلِيفَةَ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَيَحْيَى بن الْقَطَّانُ. وَابْنُ مَعِينٍ"(١).

ما نقله عن ابن القطان قوله: " لَيْسَ دُونَ الدَّرَاوَرْدِيِّ مَنْ يُغْمَضُ عَنْهُ، وَالْحَدِيثُ شَاذٌّ، لَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُعْرَفْ عَدَالَةُ رُوَاتِهِ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ، الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ، انْتَهَى". فقال الزيلعي معترضًا على قوله: "لَيْسَ دُونَ الدَّرَاوَرْدِيِّ مَنْ يُغْمَضُ عَنْهُ" فقال: " فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ شَيْخَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، هُوَ: ابْنُ الْفَرَضِيِّ الْإِمَامُ الثِّقَةُ الْحَافِظُ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلَامَةَ البراري، أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، يُعْرَفُ، بِقِبْطِيَّةَ، قَالَ فِيهِ ابْنُ يُونُسَ: كَانَ ثِقَةً حَافِظًا، انْتَهَى"(٢). فلم يُسلم لابن القطان قوله.

وأيضًا قال الزيلعي: " وَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قال لِي أَبُو مُصْعَبٍ: مِشْرَحُ بْنُ هَاعَانَ، قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحَلِّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ"، فأورد الزيلعي سؤال ابن أبي حاتم لأبي زرعة عن هذا الحديث وجوابه: " لَمْ يَسْمَعْ اللَّيْثُ مِنْ مِشْرَحٍ شَيْئًا، وَلَا رَوَى عَنْهُ"، فأجاب الزيلعي عن ذلك بقوله: "قُلْت: قَوْلُهُ: فِي الْإِسْنَادِ: قَالَ لِي أَبُو مُصْعَبٍ: يَرُدُّ ذَلِكَ"(٣).

وكذلك ذكر حديث أخرجه الدارقطني في السنن عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّعَيْثِيِّ عَنْ زُفَرَ بْنِ وَثِيمَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى

(١) نصب الراية (١/ ٣٤٩).
(٢) نصب الراية (٢/ ١٧٢).
(٣) نصب الراية (٣/ ٢٣٩).

الضَّحَّاكِ أَنْ يُوَرِّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَتِهِ، انْتَهَى. ونقل قول ابن القطان: بأن زُفَر بْنُ وَثِيمَةَ مَجْهُولُ الْحَالِ، واعترض الزيلعي ناقلاً قول الذهبي بأنه قد وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَدُحَيْمٌ[1].

الأساس الخامس: التوثيق المقيد:

قد يرد التوثيق والتضعيف للراوي مقيدين ببعض القيود، فلا يُحكم بتوثيقه مطلقًا ولا بتضعيفه مطلقًا، وإنما هو ثقة في حال دون أخرى وقد ذكر الزيلعي مثل هذا النوع من التوثيق في كتابه، ومن الأمثلة على ذلك:

قال الزيلعي: " وَصَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو حِمْصِيٌّ، وَرِوَايَةُ إسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ الشَّامِيِّينَ صَحِيحَةٌ"[2]،

فاقتصر في توثيقه على روايته عن الشاميين، وقال في سند آخر: قال الزيلعي: " وَفِيهِ إسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، لَكِنَّهُ عَنْ شَيْخٍ شَامِيٍّ ثِقَةٍ"[3].

قال البخاري: " ما روى عَنِ الشاميين فهو أصح"[4]، وقال ابن عدي: " إِذَا رَوَاهُ ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، وإِنَّمَا يَخْلِطُ وَيَغْلَطُ فِي حَدِيثِ الْعِرَاقِ

(١) نصب الراية (٤/ ٣٥٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٧١).
(٢) نصب الراية (١/ ١٠٣).
(٣) نصب الراية (٤/ ١٤٣).
(٤) التاريخ الكبير (١/ ٣٦٩).

وَالْحِجَازِ"[١]، وقد نقل الخطيب البغدادي عن كثير من العلماء أن إسماعيل بن عياش ثقة، فيما رواه عن الشاميين، وأما ما رواه عن أهل الحجاز، فإنه ضعيف فيه[٢].

وكذلك ما جاء عنه فِيَ حديث رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةَ... فنقل الزيلعي عن ابن الجوزي في بقية أن من عادته التدليس فالحديث لا يصح[٣]، فأجاب الزيلعي: " وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ بَقِيَّةَ صَرَّحَ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ، وَالْمُدَلِّسُ إذَا صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ – وَكَانَ صَدُوقًا – زَالَتْ تُهْمَةُ التَّدْلِيسِ، وَبَقِيَّةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ"[٤]. وبقية بن الوليد قال عنه ابن حجر: " كان كثير التدليس"[٥]، وقَال النَّسَائي: "إذا قال: حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا"، فهو ثقة. وإذا قال: عَنْ فلان"فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه"[٦].

المطلب الخامس

منهج الزيلعي في تجريح الرواة

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٩).
(٢) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٧/ ١٨٦).
(٣) نصب الراية (١/ ٤٨).
(٤) نصب الراية (١/ ٤٨).
(٥) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، (ص٤٩).
(٦) تهذيب الكمال (٤/ ١٩٨).

تميز كتاب نصب الراية باشتماله على كثير من الأحكام على الرواة تعديلاً وتجريحًا، وفي هذا المطلب يتم بيان منهج الزيلعي في تجريح الرواة، ويمكن تلخيص منهجه من خلال الأسس الآتية:

الأساس الأول: عدم احتجاج الشيخين براو لا يعني جرحه:

تبين فيما مضى منهج الزيلعي في اعتماده من ذُكر في الصحيحين من الرواة، وأنه كان يؤيد بعض العلماء الذين تكلموا في بعض الرواة الذين أخرج لهم في الصحيحين، فإذا كان يرى أن إخراج الصحيحين لراو لا يعني توثيقه مطلقًا، فهنا إذا لم يُخرج له في الصحيحين يكون هذا جرحًا في الراوي؟.

يجيب الزيلعي على ذلك من خلال نقله لقول البيهقي في نقده لحديث فيه بعض الرواة الذين لم يحتج بهما صاحبا الصحيح وهما أبو نعامة وابن عبد الله المغفل، فالبيهقي يرى أن سبب جرحهما عدم الإخراج لهما في الصحيحين، فيجيب الزيلعي: " وَلَمْ يُحْسِنْ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ،... وَقَوْلُهُ: وَأَبُو نَعَامَةَ. وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِمَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ، لَيْسَ هَذَا لَازِمًا فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ"(١).

وذلك لأنهما لَمْ يَستوعبا الصحيحَ في صحيحَيْهِما ولم ينص أحدهما على ذلك(٢)، بل روي عنهما خلاف ذلك، فقد روي عن البخاري أنه قال: " مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِ

(١) نصب الراية (١/ ٣٣٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٨٦).

الْجَامِعِ إلاَّ مَا صَحَّ وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ الطِّوَالِ لِحَالِ الطُّولِ"[1]، وقالَ مسلم: " لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ "[2].

الأساس الثاني: الاعتماد في تجريح الرواة على أقوال علماء الجرح والتعديل:

ويظهر هذا الاعتماد في صور منها:

الصورة الأولى: نقل الاتفاق من علماء الجرح والتعديل على تجريح الراوي:

كان من مهج الزيلعي أن ينقل اتفاق العلماء في تجريح أحد الرواة، وهذا يتم من خلال أمرين: إما أن يفصل في أقوال العلماء فيه بعد ذلك أو لا يفصل ويكتفي بحكاية الاتفاق.

ومن الأمثلة على نقله الاتفاق على تجريح الراوي ثم التفصيل في نقل أقوال علماء الجرح والتعديل ما جاء عنه في عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سَمْعَانَ قال فيه: " مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ: سَأَلْت مَالِكًا عَنْهُ، فَقَالَ: كَانَ كَذَّابًا، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِيهِ: لَقَدْ كَذَبَ عَلَيَّ، وَحَدَّثَ عَنِّي بِأَحَادِيثَ لَمْ أُحَدِّثْهُ بِهَا، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ، فَقَالَ: كَانَ كَذَّابًا، وَقِيلَ لِابْنِ إسْحَاقَ: إنَّ ابْنَ سَمْعَانَ يَقُولُ: سَمِعْت مُجَاهِدًا، فَقَالَ: لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، أَنَا وَاَللَّهِ أَكْبَرُ مِنْهُ مَا رَأَيْت مُجَاهِدًا، وَلَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَرْوِي عَمَّنْ لَمْ يَرَهُ، وَيُحَدِّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ مِنْ الْكَذَّابِينَ، وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوكٌ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: سَكَتُوا عَنْهُ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا شَيْءَ،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (١/ ٢٢٦).
(٢) صحيح مسلم (١/ ٣٠٤).

وَأَيْضًا، انتهى"[1].

وكذلك قال في خَالِدَ بْنَ إلْيَاسَ: " مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: إنَّهُ مُنْكَرُ

الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ الثِّقَاتِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: رَوَى عَنْ الْمَقْبُرِيِّ. وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ. وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ"[2].

ومن الأمثلة على نقله اتفاق العلماء على تجريح الراوي ويكتفي بذلك فلا ينقل تفصيل أقوال العلماء، كما قال في كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: " وَكَثِيرٌ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ"[3]. قال الذهبي في ميزان الاعتدال: " وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين. وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي"[4]. وبهذا لم يرتض الذهبي مخالفة الترمذي بتصحيحه حديث فيه كثير.

وكذلك قوله في مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّيْثِيُّ: " تَرَكُوهُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ"[5].

الصورة الثانية: ثبوت الجرح بقول واحد من علماء الجرح والتعديل:

(١) نصب الراية (١/ ٣٤٠).
(٢) نصب الراية (١/ ٣٤٣).
(٣) نصب الراية (٢/ ٤٢٥).
(٤) (٣/ ٤٠٧).
(٥) نصب الراية (٣/ ١٠)، وينظر: ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص٣٥٧).

تقدم القول أن من منهج الزيلعي الاكتفاء بقول واحد من العلماء في تعديل الراوي وكذلك يكتفي به في تجرحه، فإذا صدر من عالم من العلماء تجريح راو من الرواة فإنه يُكتفى به، ومن الأمثلة على ذلك:

ما نقله من عن الدَّارقُطنِيُّ فِي عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ قال: "مَتْرُوكٌ"(١)، قال الذهبي: " قال أبو حاتم:

ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واه. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بغير حديث منكر"(٢).

وكذلك ما جاء عن أحمد فِي يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: " كَذَّابٌ يَصْنَعُ الْحَدِيثَ"(٣).

وكذلك ما نقله عن البخاري فِي مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: "فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ"(٤).

ويلاحظ أن الزيلعي يكتفي بتجريح الراوي من عالم من علماء الجرح والتعديل إن كان هذا العالم ممن يُعرف عنه بالاعتدال أو الاعتدال مع التساهل، كما كان من نقله عن أحمد والدارقطني فقد قال الذهبي في تقسيمه للعلماء: " وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون"(٥).

(١) نصب الراية (١/ ١٢٥)، وينظر: الضعفاء والمتروكين، للدارقطني، (٣٩٠).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٣).
(٣) نصب الراية (١/ ١٢٥)، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٤٨٦)، ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص٤٣٧).
(٤) نصب الراية (٣/ ٥٧).
(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، (ص١٧٢)

ولم يُنقل عنه الاكتفاء بالنقل عن أحد من العلماء الذين يتشددون في تجريح الرواة، وإنما يُضيف إلى المتشدد أحد من العلماء من طبقة المعتدلين كما جاء ذلك في قوله على إحدى الروايات: " فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ الْعُثْمَانِيِّ، وَنُسِبَ إِلَى الْوَضْعِ عَنْ ابْنِ عَدِيٍّ. وَابْنِ حِبَّانَ"(١).

وكذلك ما قاله في عِيسَى بن عبد الله وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى قال الزيلعي: " قَالَ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ رَوَى عَنْ آبَائِهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً لَا يَحِلُّ الاحتجاج بها"(٢). فلم يقتصر في تجريح الراوي على ابن حيان وإنما أضاف قول الحاكم فيه أيضًا.

وهذا يدل على أن من منهجه في تجريح الرواة الاعتدال والميل إلى التساهل.

الصورة الثالثة: نقل قول الذهبي في بعض تعقباته على الحاكم وإقراره لها بسكوته أو ما يُفهم من سياق الكلام:

اعتمد الزيلعي في تجريح الرواة ما ذكره الحاكم من تعقيبات على الرواة الذين كان يُصحح لهم الحاكم في المستدرك وينقل موافقته لما ذهب إليه الذهبي ويؤكد هذا بنقله عن الأئمة ما يوافق الذهبي، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

فقد ذكر الزيلعي حديثًا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عِيسَى الْقُرَشِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ... وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، ... وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ: فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ عِيسَى القرشي،

(١) نصب الراية (٢/ ٢٨).
(٢) نصب الراية (١/ ٣٤٥).

منكر الحديث، قُلْت – الزيلعي-: أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي ضُعَفَائِهِ، وَأَعَلَّاهُ بِعُمَرَ بْنِ عِيسَى، وَأَسْنَدَا عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"[(١)].

وكذلك ما ذكره من حديث" أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ الرَّحَبِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ... وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَتَعَقَّبَهُ شَيْخُنَا شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ، وَقَالَ: حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ ضَعِيفٌ، انْتَهَى. قُلْت – الزيلعي: رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ وَضَعَّفَ حُسَيْنَ بْنَ قَيْسٍ عَنْ النَّسَائِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَرَوَاهُ الْعُقَيْلِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ، وَأَعَلَّهُ بِحُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، وَقَالَ: إنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ"[(٢)]. وغير ذلك من الأمثلة[(٣)].

الأساس الثالث: تجريح الزيلعي للرواة:

صرّح الزيلعي بتجريحه لكثير من الرواة، وجاء ذلك في مجموعة من الصور:

الصورة الأولى: التضعيف بلفظ عام لورود الراوي ضمن سلسلة الإسناد، أو الحكم على حديثه بالضعف:

وهذه الصورة من التجريح كانت تتم بأن يذكر الزيلعي مجموعة من الأحاديث ثم يذكر ضعفها، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره من أحاديث الجهر بالبسملة ثم قال بعد ذلك:

(١) نصب الراية (٤/ ٣٣٩- ٣٤٠).
(٢) نصب الراية (٤/ ٦٢).
(٣) نصب الراية (١/ ٢٩٧)، (٢/ ٣١٠) (٣/ ٦٣).

" وَبِالْجُمْلَةِ، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا لَيْسَ فِيهَا صَرِيحٌ صَحِيحٌ، بَلْ فِيهَا عَدَمُهُمَا، أَوْ عَدَمُ أَحَدِهِمَا، وَكَيْفَ تَكُونُ صَحِيحَةً، وَلَيْسَتْ مُخَرَّجَةً فِي شَيْءٍ مِنْ الصَّحِيحِ، وَلَا الْمَسَانِيدِ، وَلَا السُّنَنِ، الْمَشْهُورَةِ؟! وَفِي رِوَايَتِهَا الْكَذَّابُونَ. وَالضُّعَفَاءُ. وَالْمَجَاهِيلُ الَّذِينَ لَا يُوجَدُونَ فِي التَّوَارِيخِ، وَلَا فِي كُتُبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، كَعَمْرِو بْنِ شِمْرٍ. وَجَابِرٍ الْجُعْفِيِّ. وَحُصَيْنِ بْنِ مُخَارِقٍ. وَعَمْرِو بْنِ حَفْصٍ الْمَكِّيِّ. وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَسَّانَ. وَأَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ. وَعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ. وَابْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُلَقَّبِ بِجِرَابِ الكذب. وعمرو بْنِ هَارُونَ الْبَلْخِيّ. وَعِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ الْمَدَنِيِّ. وَآخَرُونَ أَضْرَبْنَا عَنْ ذِكْرِهِمْ"(١).

وكذلك يذكر الزيلعي الحديث ثم يحكم على السند بالضعف، كما جاء عنه في حديث " أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي "مُعْجَمِهِ" عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: ....الْحَدِيثَ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ"(٢). وكما جاء أيضًا: في حَدِيثٌ آخَرُ، أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ثَوْبَانَ ..... الحديث" قال الزيلعي: " وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ"(٣).

الصورة الثانية: التجريح الفردي: تجريح راو من الرواة في السند:

وهذه الصورة أكثر من استعمالها الزيلعي ومن الأمثلة على ذلك:

(١) نصب الراية (١/ ٣٥٥).
(٢) نصب الراية (٢/ ٢٧٣).
(٣) نصب الراية (١/ ٩٥).

ما جاء عنه في سند قال: " فِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَمْ يُثْبِتْهُ ابْنُ عَدِيٍّ"(١).

وكذلك ما جاء عنه في سند آخر قال: " وَالْوَازِعُ بْنُ نَافِعٍ ضَعِيفٌ جِدًّا"(٢).

وأيضًا قال في حديث: " وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ جُوَيْبِرًا مَتْرُوكٌ "(٣).

ويلاحظ أن الزيلعي يكتفي بالحكم على راو واحد من رواة الحديث، وتضعيفه هذا من غير بيان لسبب التضعيف وليس فيه تصريح بالنقل عن غيره من العلماء.

الصورة الثالثة: اختلاف ألفاظ الجرح في الراوي الواحد:

قد يرد الراوي في أكثر من موضع في الكتاب فنجد هناك اختلافاً في ألفاظ حكمه عليه إلا أنها لا تخرج عن تجريح ذلك الراوي، فلم يرد عنه تناقضًا في الأحكام على الرواة، ومن أمثلة ذلك:

ابن لهيعة: قوله فيه: " ابْنُ لَهِيعَةَ ضَعِيف"(٤)، وقوله: " وَابْنُ لَهِيعَةَ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ"(٥)، وقوله: " وَابْنُ لَهِيعَةَ مَعْرُوفٌ"(٦).

(١) نصب الراية (٣/ ٩٣).
(٢) نصب الراية (١/ ٥٤).
(٣) نصب الراية (٢/ ٦٠).
(٤) نصب الراية (٤/ ١٦٥).
(٥) نصب الراية (٣/ ٤٣٦).
(٦) نصب الراية (١/ ٤١٣).

وكذلك: الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ: فقد اختلفت عبارته فيه ومن ذلك: قوله: " وَالْحَجَّاجُ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ"(١)، وقوله: "وَالْحَجَّاجُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ"(٢)، وقوله: " وَالْحَجَّاجُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ"(٣)، وقوله: " وَالْحَجَّاجُ غَيْرُ ثِقَةٍ"(٤)، وقوله: " الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا"(٥)، وقد يُشير إلى ضعفه كما قال: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الِاضْطِرَابَ مِنْ الْحَجَّاجِ، فَإِنَّ مَنْ دُونَهُ وَمَنْ فَوْقَهُ ثِقَاتٌ"(٦).

وأيضًا: الواقدي: قال: "وَالْوَاقِدِيُّ فِيهِ مَقَالٌ"(٧)، وقوله: " وَالْوَاقِدِيُّ مَجْرُوحٌ"(٨)، وقوله: " وَالْوَاقِدِيُّ مُتَكَلَّمٌ فِيهِ"(٩).

وكذلك ما كان منه في مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: وقال فيه: " وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَمْ يُثْبِتْهُ

ابْنُ عَدِيٍّ"(١٠)، وقال في موضع آخر: " مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وفيه مقال"(١١).

(١) نصب الراية (١/ ٢٧٧).
(٢) نصب الراية (٢/ ٣٧١) (٣/ ١٣١).
(٣) نصب الراية (٢/ ٣٦٦).
(٤) نصب الراية (٢/ ١١٠).
(٥) نصب الراية (٢/ ٣٠٠).
(٦) نصب الراية (٣/ ١٤).
(٧) نصب الراية (٣/ ٣٦٨، ٣٧٢) (٤/ ٢٤).
(٨) نصب الراية (٣/ ٤١٥).
(٩) نصب الراية (٣/ ١٧٠)، (٤/ ١٨٢).
(١٠) نصب الراية (٣/ ٩٣).
(١١) نصب الراية (٣/ ١١٥).

الصورة الرابعة: الإبهام في المجروح من الرواة:

وذلك بأن يذكر الزيلعي الحديث ثم ينتقد إسناده بأن فيه راو مجروح ولا يبينه، وكان هذا منه بألفاظ متفاوتة والتي منها:

أولاً: قوله بعد أن يذكر الحديث: " إلا أن فيه ضعيفًا"[(١)]، ولم يذكر الراوي الضعيف أو من ضعفه من العلماء.

ثانيًا: قوله بعد ذكر حديث أخرجه البيهقي قال: " وَفِيهِ مَنْ يُسْتَضْعَفُ"[(٢)]، ولم يذكره أيضًا، ولم يذكر من ضعفه.

ثالثًا: قوله في سند حديث رواه أحمد: " وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ"[(٣)]، ولم يذكر أين الضعف في الإسناد ووجهه.

رابعًا: قوله بعد ذكر الحديث بسنده: " وزمعة فيه مقال"[(٤)]، ولم يبين نوع المقال الذي فيه ومن قاله.

وقد أكثر الزيلعي في كتابه من قوله في الإسناد: "فيه مقال"[(٥)].

(١) نصب الراية (١/ ٣١).
(٢) نصب الراية (١/ ٤١٧).
(٣) نصب الراية (٢/ ١٠).
(٤) نصب الراية (١/ ١٢٢).
(٥) ينظر: نصب الراية (٢/ ٢٩٧، ٤٤٩) (٣/ ٤١، ١١٥).

الأساس الرابع: إذا شك الزيلعي في الراوي المذكور في السند فيشير إلى عدم جزمه بالاسم ويحكم عليه:

ومن الأمثلة على ذلك:

قول الزيلعي: " وَأَبُو عِصْمَةَ إِنْ كَانَ هُوَ نُوحَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ، فَهُوَ مَتْرُوكٌ"(١)، فعندما شك في تعيين أبي عصمة أشار إلى عدم جزمه في الراوي المراد، فذكر احتمالاً وحكم عليه.

وهذا أيضًا تكرر في حديث آخر قال الزيلعي: " وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِنْ كَانَ هُوَ الْحَرَّانِيِّ الْغَنَوِيُّ، فَهُوَ مَتْرُوكٌ"(٢)، فهنا أيضًا وضع احتمالاً للراوي المقصود في السند ثم حكم عليه.

الأساس الخامس: الصيغ التي استعملها الزيلعي في تجريح الرواة:

لا تخرج الصيغ الصيغ التي اطلقها الزيلعي في تجريح الرواة عما استخدمه العلماء ومن تلك الصيغ:

أولاً: معدود في الوضاعين: قال: " فَمُبَشِّرُ بْنُ عُبَيْدٍ مَعْدُودٌ فِي الْوَضَّاعِينَ"(٣).

ثانيًا: متهم بالوضع: قال: " وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ هَذَا مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ"(٤).

ثالثًا: متروك: قال: " فَإِنَّ جُوَيْبِرًا مَتْرُوكٌ"(٥).

(١) نصب الراية (١/ ١٥٤).
(٢) نصب الراية (٣/ ٤٧٧).
(٣) نصب الراية (٢/ ٢٠٦).
(٤) نصب الراية (٢/ ٢٥٧).
(٥) نصب الراية (٢/ ٦٠).

رابعًا: واه: قال: " وَابْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ وَاهٍ"(١).

خامسًا: ضعيف جدًا: قال: " وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ضَعِيفٌ جِدًّا"(٢).

سادسًا: ضعيف: قال: " وَعُمَرُ بْنُ مُدْرِكٍ ضَعِيفٌ"(٣).

سابعًا: مستضعف: قال: " فَأَبُو مَعْشَرٍ رَجُلٌ مُسْتَضْعَفٌ"(٤).

ثامنًا: فيه مقال: قال: " وَالْمِنْهَالُ بْنُ عَمْرٍو فِيهِ مَقَالٌ"(٥).

تاسعًا: فيه كلام: أو متكلم فيه: قال: " وَسَعِيدٌ عَنْ عُمَرَ فِيهِ كَلَامٌ"(٦)، وقال: " وَفِيهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ مُتَكَلَّمٌ فِيهِ"(٧).

عاشرًا: لا يحتج به: قال: " وَالْحَارِثُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ"(٨).

الحادية عشر: لا يُعتمد عليه: قال: " وَغَالِبٌ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ"(٩).

الثانية عشر: مجهول: " وَهِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ"(١٠).

(١) نصب الراية (٤/ ٣١٥).
(٢) نصب الراية (٤/ ٣٤١).
(٣) نصب الراية (٣/ ٣٠٣).
(٤) نصب الراية (١/ ١٩٥).
(٥) نصب الراية (٣/ ١٧٦).
(٦) نصب الراية (٤/ ٢٩٠).
(٧) نصب الراية (٢/ ٣٨٩).
(٨) نصب الراية (٢/ ٤٢٦).
(٩) نصب الراية (٢/ ٣٦٠).
(١٠) نصب الراية (٤/ ٤١٠).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن من أهم النتائج التي وصلت إليها في هذا البحث:

النتيجة الأولى: كتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام الزيلعي من الكتب المهمة، وذلك لما يتمتع به هذا الكتاب من خصائص.

النتيجة الثانية: يقوم منهج الإمام الزيلعي في التعريف بالرواة على مجموعة من الطرق التي من شأنها أن تميز بين الرواة وإزالة الوهم والإبهام عن الراوي.

النتيجة الثالثة: اعتمد الإمام الزيلعي في تعديل الرواة على تخريج الشيخين أو أحدهما للراوي، وهذا ليس على إطلاقه. فإن كان الراوي أُخرج له في الصحيحين احتجاجًا فهو ثقة، وإن كان في الشواهد والمتابعات فهذا لا يوثق على إطلاقه، وإنما الإمام البخاري ومسلم ينتقيان من أحاديث الرواة. وكذلك عدم الاحتجاج براوٍ في الصحيحين لا يعني تجريحه.

النتيجة الرابعة: ينقل الإمام الزيلعي أقوال العلماء في توثيق الرواة وتجريحهم، فإما أن يوافقهم في ذلك وإما أن يخالفهم، ويميل في تعديل الرواة إلى قول ابن حبان في الثقات، ويكثر من نقل قول الذهبي في بعض تعقباته على الحاكم.

النتيجة الخامسة: يستقل الإمام الزيلعي في توثيق الرواة أو تجريحهم، وكانت له مجموعة من التعقبات على أقوال العلماء في الراوي، مما يدل على استقلالية رأيه في الرواة.

النتيجة السادسة: ظهر أن الإمام الزيلعي يميل إلى الاعتدال في الجرح والتعديل.

النتيجة السابعة: استعمل الإمام الزيلعي العديد من الصيغ في توثيق الرواة وتجريحهم، وهي لا تخرج عما كان يستعمله العلماء، فليس له صيغ خاصة في ذلك.

أوصي بمزيد من البحث لمناهج العلماء في كتبهم، وخصوصًا الكتب المهمة منها التي لاقت قبول العلماء، وهذا له أثره على طلبة العلم، من خلال تدريبهم على سلوك مناهج العلماء الكبار.

فهرس المصادر والمراجع

١. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.
٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
٣. أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عز الدين ابن الأثير، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
٥. الإلزامات والتتبع، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٦. ألفية السيوطي في علم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، صححه: أحمد شاكر، المكتبة العلمية.
٧. الإمام الزيلعي ومنهجه في نصب الراية لأحاديث الهداية، عبيد الله بن سيدان شاه، رسالة جامعية، جامعة الزيتونة، تونس، ١٤١٢هـ / ١٩٩١- ١٩٩٢م،.
٨. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٩. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٠. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
١١. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

١٢. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
١٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (٢/ ٨٢٠).
١٤. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق : د.عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة : الأولى.
١٥. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
١٦. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني- زهير الشاويش- عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة:الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
١٨. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
١٩. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
٢٠. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م
٢١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٢. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٣. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٥. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٦. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

٢٧. الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٨. ضوابط الجرح والتعديل مَعَ دِرَاسَةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ لِتَرْجَمَةِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِي، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف.

٢٩. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٠. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٣١. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

٣٢. علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة، صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، بيروت — لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م.
٣٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٣٤. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م
٣٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.
٣٦. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٣٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٣٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
٣٩. مصطلح الحديث وأثره على التدريس اللغوي عند العرب، شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٤٠. المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف، بشير محمد فتاح، دار الكتب العلمية، ١٤٣١هـ.
٤١. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
٤٢. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤٣. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى : ٤٣٠هـ)، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٤٤. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م،.
٤٥. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٦. مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
٤٧. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
٤٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٤٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر
٥٠. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٥١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي.